مع مسلسل الاختلاسات المالية

ماليّون يتهمون الجهات الحكومية بالتواطؤ مع سراق المال العام

□ بغداد/ احمد عبدربه

اتهم عدد من المختصين في الشأن المالي بعض الجهات الحكومية بالتواطؤ مع المافيات التي تحاول سرقة الاموال في البنوك منتقدين بالوقت نفسه التطاول على المال العام.واشارو في احاديثهم للمدى الى وجود مزورين داخل المصارف يعملون لصالح المافيات وكشفت اللجنة المالية في مجلس النواب عن محاولة سرقة كادت أن تتم على مرحلتين الأولى بمبلغ ٧ تريليون والثانية بمبلغ اكبر .

واكد الخبير المالي باسم جميل انطون وجود شبكة كبيرة من المختلسين والمزورين يعملون داخل المصارف الحكومية مشيراً الى تواطؤ بعض المسؤولين الحكومين مع هولاء .

وقال انطون لـ (المدى) ان هولاء المزورين والمختلسين لديهم ارتباطات خارجية بمافيات كبيرة حيث يقومون بتزويد العصابات بآخر الاحصائيات والارقام الدقيقة الموجودة في البنوك العراقية بالاضافة حجم الاموال المرصودة في المصارف فضلاً عن تزوير الصكوك والمستندات المصرفية .

واضاف انطون : ان هذا المبلغ كبير جداً ويعادل موازنة بعض الدول و هذه ليست المرة الاولى لان الاموال المجمدة تدفع هؤلاء الى التطاول داعياً الى تفعيل ديوان الرقابة المالية في تدقيق الحسابات وهيئة النزاهة والمحاكم العراقية موقعا في مثل هذه القضايا .

من جانبه قال عضو مجلس النواب عدي العواد لـ(المدى) هنالك مستندات تبرهن على وجود عمليات فساد مالي كبيرة جداً من خلال التطاول على المال العام لافتاً الى ان الجهات المسؤولة يجب ان تتحمل المسؤولية كون هذا المال هو مال الشعب العراقي .

الى ذلك اوضح الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ (المدى) ان هذه العصابات التي تحاول اختلاس الاموال لها جذور في القطاع العام والخاص مشيراً الى وجود حالات فساد مالي كثيرة لم تكشف بعد .

وقال الصوري لـ (المدى) : تجب محاسبة جميع المتورطين بهذه العملية كونها تمس صميم الاقتصاد العراقي داعياً جميع الاجهزة الامنية والجهات السياسية الى أخذ الحذر من المختلسين والمزورين .

وأعلنت اللجنة المالية النيابية عن مناقشة قضية الاحتيال المجهولة على الحكومة الاسبوع الجاري.

وشكل العراق في نيسان الماضي لجنة تحقيقية للكشف عن محاولة احتيال بمبلغ ٧ تريليون دينار باستخدام مستندات مزورة.

وتعد هذه الظاهرة الثانية من نوعها التي يتعرض فيها العراق للاحتيال من قبل جهات مجهولة بعد محاولة سرقة مبلغ ١,٧ مليار دولار بعقدين أبرمتهما وزارة الكهرباء مع شركتين اتضح فيما بعد أنهما شركتان وهميتان.

وقالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب لـ (آكانيوز) اعتقد أن القضية سيتم التطرق إليها في البرلمان للتوصل إلى نتائج حولها. وتعرضت بعض المصارف العراقية خلال السنوات الماضية الى عمليات سطو مسلحة ابرزها مصرف الزوية في منطقة الكرادة وسط بغداد عام ٢٠٠٩ والذي سرق منه قرابة ٦,٥ مليار دينار ومصرف الرافدين في النجف والذي سرق منه عام ٢٠١٠ قرابة ٦ مليارات دينار.

وقالت نجيب من المحتمل انه ستتم استضافة مسؤولين حسبما ستحدده المناقشات من وجود حاجة أو عدمها لاستضافتهم بشأن الموضوع.

وكانت اللجنة المالية النيابية قالت في الآونة الأخيرة إن محاولة السرقة كادت تتم على مرحلتين الأولى بمبلغ ٧ تريليون والثانية بمبلغ اكبر فيما أعلنت وزارة المالية انه تم افشال المحاولة قبل تحويل المبلغ.

بعد الدعوة لاعتمادها

البرلمان يهمل مسودة قانون النفط والغاز لسنة 2007

□ بغداد/ المدى

أكد عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عواد العوادي أن مسودة قانون النفط والغاز لسنة (٢٠٠٧) أهملت وتم سحبها رسمياً من الحكومة، مشيراً الى وجود مشروع قانون و مقترح لقانون النفط سيتم تقديم احدهما الى مجلس النواب للتصويت عليه.

وقال العوادي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): في لجنة النفط والطاقة قانونان للنفط والغاز احدهما تم تشريعه من قبل اعضاء مجلس النواب والآخر مقترح قدم من قبل الحكومة الاتحادية، بينما مسودة القانون التي قدمتها الحكومة في (٢٠٠٧) أهملت بسبب اعتراض الكتل النيابية عليها وأصبح الحديث عنها غير قانوني. وأضاف: أن مشروع القانون المقدم من قبل اعضاء مجلس النواب سيقدم الى مجلس النواب لقراءته القراءة الأولى لانه لاقى تأييداً واسعاً من قبل اعضاء لجنة الطاقة، مرجحاً تأخر التصويت عليه بسبب الخلافات السياسية المستمرة في البلد وعدم وجود النظرة المهنية العالية من قبل الكتل السياسية للإسراع بإقرار قانون النفط والغاز. وتابع : خلال الجلسات القادمة في مجلس النواب واجتماعات اللجنة سنصر على الإسراع بقانون النفط والغاز بصيغة تضمن حقوق المحافظات المنتجة للنفط والإقليم من الثروات مبيناً ان لجنته ستكشف خلال تلك الجلسات الكثير من الخفايا والأسرار للجهات التي تعرقل إقرار قانون النفط والجهات التي ترغب بإقراره.

البنك المركزي: حذف الأصفار لا يؤثر على دخل المواطنين

□ بغداد/ أحمد محمد

قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح أن التغيير الجديد في العملة لن يؤثر على دخل المواطنين والالتزامات التعاقدية لهم، ولكنه سيساهم في إلغاء (دولرة) المبالغ الكبيرة في التعاملات المصرفية.

جاء ذلك خلال ندوة علمية حضرتها (المدى) في المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية في جامعة بغداد حملت عنوان "حذف الأصفار وأثره في سعر صرف الدينار العراقي". وتطرقت الندوة الى أسباب تقلبات سعر الصرف والنتائج والمعالجات الى جانب السياسة النقدية وحذف الاصفار، وسعر الصرف في الاقتصاد، بمشاركة عدد من الباحثين والمتخصصين في الشأن الاقتصادي والسياسة المالية. كما ناقشت الندوة محاضرات خاصة للاستاذ محمود محمد جواد علوش، وكتاب لماذا نرفع الاصفار للدكتور فلاح حسن ثويني، وحذف الاصفار من الدينار العراقي للدكتور بشير علوان حمد. ويهدف المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية في جامعة بغداد إلى إعداد متخصصين في مراقبة الحاسبات القانونية والاختصاصات المالية والمصارف والضرائب والتأمين. الى ذلك قالت اللجنة المالية في مجلس النواب إن السلطة التشريعية تتوجه إلى دعم سياسة البنك المركزي بشأن حذف الاصفار من العملة. ويقول البنك المركزي أنه انتهى من وضع خارطة الطريق للتخلص من ثلاثة أصفار من العملة لاختزال الكتلة النقدية وسهولة التعاملات المالية بما يتلاءم مع الوضع الجديد للاقتصاد العراقي.

لكن الحكومة وهيئة الأوراق المالية أبديتا خشيتهما من أن تؤثر العملية سلبا على التداول المالي في سوق العراق للأوراق المالية. وقالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب بحسب (آكانيوز) إن هناك توجها من قبل السلطة التشريعية بدعم سياسة البنك المركزي بإعادة هيكلة العملة العراقية وحذف الاصفار في بداية العام المقبل". وأوضحت أن "هذا الموضوع بدأ ينضج يوما بعد يوم بالنسبة لأعضاء اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية"، مشيرة إلى أن "تحضيرات البنك المركزي لتنفيذ المشروع جارية ولكنها غير مكتملة لحد الآن".

وتشهد السوق منذ أسابيع تذبذبا في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأميركي الأمر الذي أرجعه خبراء إلى القيود التي يفرضها البنك على مبيعاته من العملة الصعبة.

وفرض البنك إجراءات أكثر صرامة في مزادها لبيع الدولار بعد أن قال إن العملة تذهب إلى دول الجوار وخاصة سوريا وإيران المفروض عليهما عقوبات اقتصادية.

ولفتت نجيب إلى أن المشروع سيتم تنفيذه على مدى سنتين عن طريق المصارف الحكومية، وسيكون ضمن العملة الجديدة مسكوكات معدنية من الفئات الصغيرة كما سيكون هناك عملات كبيرة بما يقابل ١٨٠ دولارا أي ٢٠٠ الف دينار عراقي من العملة الحالية". وقالت "من خلال المباحثات المستفيضة مع البنك المركزي وما تم تزويدنا به من دراسات من البنك فإن المشروع يهدف إلى دعم العملة العراقية إضافة إلى إدخال فئات جديدة من العملة إلى الأسواق إلى جانب تقليل حجم الكتلة النقدية وكذلك إدراج اللغتين العربية والكردية في العملة".

وتتلخص مهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في البلاد ورفع مستوى قيمة الدينار العراقي ومعالجة التضخم في البلاد.وللبنك المركزي العراقي أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل.

استبعاد المشتقات النفطية من مؤشرات التضخم

□ بغداد/المدى

استبعد البنك المركزي المشتقات النفطية من النفط والغاز من مؤشرات التضخم في العراق، مؤكداً ان قوة الدينار ستتمكن من خفض التضخم.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء) أن البنك المركزي يستبعد المشتقات النفطية من النفط والغاز ضمن قسم الوقود فضلاً عن مجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية، من مؤشرات التضخم بأعتبار الأسعار متذبذبة وغير مستقرة كون التضخم السنوي الأساسي يعرف عالمياً بضغوط الإنفاق المستمرة. واضاف صالح : أن القوة الاقتصادية المالية للعراق والمتمثلة بارتفاع احتياطي البنك وفائض ميزان المدفوعات للحكومة يجب أن تنعكس على قوة الدينار العراقي الذي بدوره سيتمكن من خفض التضخم في البلاد. وأعلنت وزارة التخطيط في ١٧ من شهر حزيران الحالي أن مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر أيار ٢٠١١ لغاية شهر أيار من العام الحالي٢٠١٢ قد انخفضت بنسبة ٢ بالمئة لينخفض من٩ بالمئة الى ٧ بالمئة مشيرا إلى أن انخفاض التضخم السنوي يعود لانخفاض أسعار المواد الغذائية ولا سيما الخضراوات.

منح رخصة لبناء 1500 وحدة سكنية في الديوانية

□ الديوانية /المدى

منحت هيئة استثمار الديوانية إجازة استثمارية لشركة إماراتية لإنشاء (١٥٠٠) وحدة سكنية في المحافظة.

وقال مدير اعلام الهيئة ماجد المحنة (للوكالة الاخبارية للانباء) امس الثلاثاء: تم منح رخصة استثمارية لشركة عجمان الإماراتية المتخصصة في مجال السكن لتشييد مجمعات سكنية بطريقتي البناء العمودي والأفقي في المحافظة.

وأضاف: أن المشروع يتضمن بناء (١٥٠٠) وحدة سكنية على ارض مساحتها (٢٢٥) دونما، مؤكداً تسليم الأرض للشركة وسيتم المباشرة في البناء خلال الفترة القليلة القادمة بعد إكمال جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بالمشروع.

وبين: أن هذه المشاريع جاءت للتخفيف من أزمة السكن التي تعاني منها المحافظة، مشيراً الى أن الهيئة جادة بتقديم جميع التسهيلات للمستثمرين لغرض القدوم الى المحافظة.

وذكر المحنة: هناك رغبة كبيرة وشديدة من قبل الشركات العالمية للاستثمار في الديوانية وستشهد الايام القادمة منح العديد من الرخص الاستثمارية لمشاريع كبيرة تخدم العراق والمحافظة بشكل خاص.

خبير: المُقسّم الوطني سيسرع عمل المصارف

□ بغداد/المدى

أفاد الخبير في الشؤون المصرفية باسم جميل بأن تأسيس نظام المقسم الوطني ما بين البنوك العراقية سيقلل من الروتين ويساعد على انجاز المعاملات المصرفية بأسرع وقت.

وقال جميل بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) :إن النظام المصرفي في العراق بات متخلفاً عن التطور التكنولوجي الحديث في مجال البنوك كونه مازال يعمل بالانظمة التقليدية القديمة وهو بحاجة الى ادخال نظم الكترونية حديثة لتسهيل معاملات الزبائن المصرفية. وأضاف: أن نظام المقسم الوطني الذي يربط جميع المصارف العراقية بشبكة اتصالات واحدة سيسهل الكثير من الامور المصرفية وسيقضي على الروتين المتعب في مراجعة المصارف وسينجز المعاملات باسرع وقت ممكن، مشيراً الى ان عملية تحويل الصكوك الى الايداعات المالية تأخذ وقتاً طويلاً ربما اسبوع بينما المقسم الوطني سيختزله بساعتين او ثلاث.

واشار الى أن المقسم الوطني يعتبر نظاما الكترونيا حديثا وجديدا على عمل المصارف العراقية فيحتاج الى برامج تثقيفية وتوعية سواء للعاملين في المصارف او الزبائن من اجل معرفة كيفية استخدام هذه التقنية الحديثة في انجاز المعاملات المصرفية، داعياً الى التعاقد مع شركات رصينة لانجاح المشروع.

وقد اعلن البنك المركزي عن البدء بتأسيس نظام الكتروني جديد يدعى "المقسم الوطني" او البنوك الهاتفية حيث يقوم بربط جميع المصارف العراقية الحكومية والخاصة بشبكة اتصالات موحدة تدار من قبل شركة عالمية متخصصة لتسهيل العمليات المصرفية في العراق.

الموافقة على استثمار شركة الحديد والصلب في البصرة

□ البصرة /ريسان الفهد

وافقت الامانة العامة لمجلس الوزراء على استثمار الشركة العامة للحديد والصلب في البصرة من قبل شركة (u.b هولدنغ) التركية، بقيمة ٧٠٠ مليون دولار ولمدة ١٨ سنة لغرض رفع معدلات الإنتاج إلى مليون طن سنويا.

وقال مدير عام الشركة عباس حيال في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه ان الحكومة وافقت على عرض الاستثمار الذي قدمته شركة (u.b هولدنغ) التركية مشيرا الى ان قيمة الاستثمار تبلغ ٧٠٠ مليون دولار ولمدة ١٨ سنة لغرض رفع معدلات الإنتاج إلى مليون طن سنويا" . وأضاف حيال أن " إدارة شركته قامت بإرسال صيغة مسودة عقد استثمار الشركة إلى الجانب التركي ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة للتوقيع على عقد الاستثمار.

وبين أن العقد المبرم ايضا مع شركة (بريمير) التركية والمتعلق بتأهيل مصنع الصلب والخدمات الهندسية بالإضافة إلى العقد المبرم مابين شركته و شركة الصمود للصناعات الهندسية وشركة بريمير أيضا لتأهيل معمل الدرفلة. ولفت حيال إلى أن العقد الاخير حصل فيه تريث بسبب اعتراض الشركة المستثمرة على كثرة عدد منتسبي شركة الحديد والصلب التي اشترطت عدم تقليص عدد منتسبيها، مضيفا ان شركة (بريمير) اقتنعت مؤخرا بالابقاء على المنتسبين من دون تقليص اعدادهم وتم ابرام العقد، مؤكدا "أن عدد المنتسبين خط احمر لا يمكن التفاوض عليه حتى لو كان العرض المقدم من الشركات الاستثمارية يصل إلى إنتاج ١٠ مليون طن سنويا " وعلى صعيد متصل قال حيال ان"الشركة مستمرة في رفع حديد السكراب من الأحياء السكنية في محافظة البصرة من خلال تشكيل فريق عمل متمثل بالكوادر الهندسية"، معلنا أن مجموع الكميات المرفوعة من السكراب في عام ٢٠١٠ بلغت ٢٩٥٣ طن من موقع حي الأصدقاء مع مشاركة فريق عمل من المحافظة ، وفي عام ٢٠١١ بلغت ٩٢٢٧ طن من مواقع كراج حمدان، وشارع القائم، وحي الأصدقاء، وأبو فلوس، والموفقية ، وعمليات البصرة ، والطب العدلي، لافتا انه تم خلال شهر أيار الماضي من هذا العام رفع مليون و٤٧٦ ألف و٤٥٠ طن من مواقع مصفى الشعيبة وتعبئة الغاز وميناء أم قصر الجنوبي بالإضافة إلى مواقع مستشفى الجمهوري العام وموقع الطاقة الكهربائية في مخازن خور الزبير والعمل جار لنقل المتبقي من السكراب في مناطق مختلفة من المحافظة"يذكر ان الشركة العامة للحديد والصلب من الشركات الإستراتيجية المهمة في العراق وتتخصص في إنتاج أسلاك التسليح والمقاطع الحديدية المختلفة والحديد الأسفنجي والأنابيب. وتتألف الشركة من مجموعة من المصانع والأقسام منها مصنع الحديد الأسفنجي ومصنع الصلب ومصنع الدرفلة ومصنع الأنابيب الحلزونية وقسم الخدمات الهندسية وقسم السيطرة النوعية ومصنع الانابيب الحديدية في منطقة أم قصر وبعض الأقسام الأخرى.